

مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر

سليم العايب*

أستاذ مساعد (قسم العلوم السياسية)

جامعة البليدة 2.

منير قتال

أستاذ مؤقت (كلية الحقوق والعلوم السياسية)

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -.

الملخص:

تعالج هذه الدراسة مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر، انطلاقا من الخلفية التاريخية لهذه للصلاحيات السياسية ، جراء وقف المسار الانتخابي مند بداية محطة التحول الديمقراطي الأولى فيها، والتي جرت الجزائر الى ازمة أمنية داخلية خانقة، ولم تخمد هذه الازمة الا بعد الرجوع مرة أخرى الى مسار التحول الديمقراطي، الذي بقي يسير ببطيء شديد، مما جعل تجربة الإصلاحات السياسية في الجزائر نظرية اكثر منها بكثير في مجال التطبيق، مما يجعل مستقبل التجربة الديمقراطية في الجزائر مرهون بمدى الانغماس اكثر في التطبيق على ارض الواقع، لترسيخ دولة العدالة والقانون.

الكلمات الدالة:

الإصلاحات السياسية، الازمة الأمنية، التحول الديمقراطي، المسار الانتخابي، الجزائر.

Résumé :

Cette étude aborde l'avenir des réformes politiques en Algérie, en tenant compte de l'arrière plan historique, notamment en raison de la suspension de la transition démocratique, laquelle a entraîné l'Algérie dans une crise sécuritaire. Cette dernière n'a été dépassée que qu'après le retour sur la voie de la transition démocratique, demeurée malgré cela lente. Ce qui fait de l'expérience des réformes politiques en Algérie un cas plus théorique que proche du réel. L'avenir de l'expérience démocratique algérienne est conditionné par la capacité à s'enraciner dans le réel en consacrant un état fondé sur la justice et le droit.

Mots clefs :

Réformes politiques, crise sécuritaire, transition démocratique, processus électoral, Algérie.

Summary:

This study addresses the future of political reforms in Algeria, based on the historical background of political powers in Algeria, due to the suspension of the electoral process since the beginning of the first democratic transition station, in which Algeria was dragged into a suffocating internal security crisis, and this crisis was not extinguished until after returning to the path of democratic transition, which remained very slow, making the experience of political reforms in Algeria much more theoretical than in the field of application, This makes the future of algeria's democratic experience dependent on the extent to which it is more immersed in the application on the ground, to consolidate the state of justice and law.

Key Words:

Political reforms, security crisis, democratic transition, electoral process, Algeria

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية عدد من التجارب والتحولات السياسية، أو ما يسمى بالربيع العربي والثورات العربية التي جاءت في خضم الاحتجاجات الشعبية؛ بإحداث تحولات سياسية تحقق مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد هذه التجارب الشعبية أخذت طابع سلمي والجانب الآخر أخذ طابع العنف بسبب الضغوط الشعبية في المنطقة العربية. هذه الأخيرة لازالت تعاني من انزلاقات أمنية خطيرة لم يتحدد مسارها بشكل نهائي، أما التجارب ات المسار السلمي سواء كانت المبادرة من الحكام الجدد الذين استلموا زمام الأمور بعد سقوط الأنظمة الدكتاتورية، أو الحكام الذين حاولوا استباق الأحداث بحيث باشرُوا بإجراء إصلاحات سياسية من أجل تحقيق الديمقراطية والحكم الراشد، مما يجعل هذه التجارب محل تقييم واستشراف من أجل الإطلالة على المستقبل الذي من الممكن أن تكون عليه، فهل تؤدي هذه الإصلاحات السياسية إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية على أسس دولة القانون والتداول على السلطة في ظل التحديات التي تواجه هذه الدول على المستوى القيمي والاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي؟

في خضم هذه المبادرات جاءت الإصلاحات السياسية في الجزائر بحزمة من الإصلاحات قصد إصلاح الأوضاع السياسية في البلاد، فإلى أي مدى أدت هذه الإصلاحات السياسية إلى إحداث تغيير سياسي جذري وحقيقي في البلاد يؤسس إلى ترسيخ دولة القانون والتداول السلمي على السلطة؟

المحور الأول: الخلفية التاريخية على الإصلاحات السياسية في الجزائر

نعالج في هذا المحور أحداث أكتوبر 1988 فهذه الأحداث تعتبر بمثابة انطلاقة الإصلاحات السياسية (أولا)، ثم نتطرق إلى دستور 1989 وتعثّر الإصلاحات (ثانيا)، وأخيرا أتى دستور 1996 الذي شهد فيه التعديل نمط النظام الساسي الجزائري (ثالثا).

أولا: انطلاقة أحداث أكتوبر 1988 وانعكاساتها على الساحة السياسية

تعتبر هذه الأحداث بداية التحول نحو نمط جديد للنظام السياسي الجزائري، ونظرا لهذه الخصوصية نتطرق في هذه الانطلاقة إلى الأسباب لهذه الأحداث، ثم نتائج الأحداث.

تضاعفت الأحداث خلال صيف 1988، ضد الرئيس شاذلي بن جديد من طرف خصومه مستغلين الجو الاجتماعي الذي تميز بالاضطرابات غير المنظمة داخل المراكز الحساسة كالمناطق الصناعية الكبرى، والمؤسسات العمومية، والبريد والمواصلات:

1 - أسباب أحداث أكتوبر 1988

مرد هذا الأسباب إلى الصراع داخل السلطة بين الجانب الإصلاح، الذي يرى أن الأحداث ترجع إلى التواطئ والتحالف بين جماعات من السلطة والحزب، وفي هذا الصدد أكد تصريح نزار خالد في مقاله الذي نشر في جريدة الخبر يوم 15 ماي 1996 مبينا "لم تكن الأحداث حدثا عفويا، ولا بحثا عن الحرية والديمقراطية... أن أصل المشكل لم يكن سوى اضطرابات مفتعلة..."⁽⁴⁾. أما الجانب المحافظ الذي يمثلته السيد أحمد طالب الإبراهيمي يرى أن لهذه الأحداث جانبان، جانب يتعلق بعدم وجود العدالة والهوية بين الحاكم والمحكوم⁽⁵⁾.

2 - نتائج أحداث أكتوبر 1988

تتمثل هذه الأخيرة في ما يلي:

- طبيعة الإصلاحات التي تحدث عنها الرئيس شاذلي بن جديد، التي ترمي إلى تعميق الممارسة الديمقراطية بوضع نهاية لاحتكار المسؤولية خاصة ان هدف الإصلاحات هو إعادة

تنظيم المؤسسات السياسية وفق طرق جديدة لتنظيم العلاقات بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني⁽⁶⁾.

- إصدار الرئيس في 12 أكتوبر 1988 مرسوم 88-200، داعيا الناخبين إلى استفتاء لتعديل الدستور في 3 نوفمبر 1988، والدعوة إلى استقلال التنظيمات الاجتماعية والمهنية

- ظهور الجمعيات النسوية والجمعيات السياسية وظهور اتحادات للصحافيين والأطباء، ومن أبرز هذه الجمعيات: الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان التي يتزعمها ميلود براهيمى أنشأت في 11 أبريل 1987 بسعي من السلطة لإضفاء نوع من المصادقية على النظام، وظهور قوى نشطة على الساحة السياسية مثل حزب الطليعة الاشتراكية والحركة البربرية والتيار الإسلامي⁽⁸⁾.. إلى غير ذلك.

ثانيا: دستور 1989 وتعثر الإصلاحات

في دستور 1989، تم الانفتاح على التعددية السياسية والإعلامية وتدعيم أكثر نحو اقتصاد السوق. فلم يعد هناك ما يبرر التوجه الاشتراكي للبلاد وشهد هذا الدستور أيضا تمهيدا للمرحلة الانتقالية التي تعثرت فيها الإصلاحات. ونظرا لهذا نتطرق إلى الانحراف عن مسار الإصلاحات السياسية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى العودة إلى المسار الانتخابي.

1- الانحراف عن مسار الإصلاحات السياسية

يرجع هذا الانحراف إلى ما يلي:

- عدم استقرار الحكومات:

لم يقتصر عدم الاستقرار فقط على الفترة الانتقالية الناتجة عن توقيف المسار الانتخابي، إنما يمكن ملاحظة عدم الاستقرار منذ الإعلان عن بداية الإصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية؛ وهي كما يلي،

- حكومة قاصدي مرباح (نوفمبر 1988 - سبتمبر 1989)،

- حكومة مولود حمروش (سبتمبر 1999-جوان 1991)،
- حكومة السيد احمد غزالي (جوان 1991-جويلية 1992)،
- حكومة بلعيد عبد السلام (1992-أوت 1993)،
- حكومة رضا مالك (سبتمبر 1993-أفريل 1994)،
- حكومة مقداد سيفي (أبريل 1994-ديسمبر 1995)،
- حكومة أحمد أويحيى (31 ديسمبر 1995-جوان 1997)⁽⁹⁾.
- نشوء الأزمة الأمنية:

تأجلت الانتخابات التشريعية في دورها الأول يوم 26 ديسمبر 1991، بعد أن كان مقرر لها يوم 27 جوان 1991، وقد كان سبب التأجيل ما آلت إليه الأوضاع عقب صدور القانونين رقم 91-06 المعدل قانون الانتخابات رقم 89-11، والقانون رقم 91-07 المتضمن تقسيم الدوائر الانتخابية.

ثم تعمقت الازمة الأمنية بشكل خطير جراء وقف المسار الانتخابي، الى أن بدأت جولات الحوار عن طريق ندوة الوفاق الوطني 1994 التي أخذت طابعا انتقاليا الى أن بدأت البلاد تخرج من الازمة تدريجيا والعودة الى المسار الانتخابي من جديد.⁽¹²⁾

ثالثا: دستور 1996 والتعديلات التي طرأت عليه

اكتمل صرح المؤسسات الدستورية وفق دستور 1996، الذي أرسى قواعد التعددية السياسية وفق أسس جديدة تضمن المحافظة على توازن القوى الحالية في البلاد فقد جاء بذلك الدستور الذي صوت عليه الشعب بمثابة هوية سياسية للعهد الجديد الذي بدأ بانتخاب السيد اليمين زروال رئيسا للجمهورية في 16 نوفمبر 1995 من طرف الشعب مباشرة⁽¹³⁾.

أسست انتخابات تشريعية ومحلية وولائية توجت كلها بتتصيب مجلس الأمة في 25 ديسمبر 1997، وهذه انتخابات أسست لخريطة سياسية جديدة جاءت ملامحها من خلال وجود ثلاث تيارات اساسية توزعت عليها أصوات الناخبين، التيار الأول التجمع الوطني الديمقراطي، أما التيار الثاني المتمثل في حزبي حركة مجتمع السلم وحركة النهضة، اما التيار الثالث يجمع التيارات

السياسية الفرنكوفونية، والليبيرالية⁽¹⁴⁾. من ابرز كذلك الإصلاحات السياسية ظهور نشاط مكثف للمعارضة في الخارج خاصة جبهة القوى الاشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، هذه التصورات أبرزت ضرورة الإسراع بعملية التحول إلى التعددية التي تتيح استيعاب المبادئ السياسية والفكرية⁽¹⁵⁾.

شمل تعديل الدستور بموجب القانون رقم 02-03، دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية معترف بها، وهذا يدخل في شكل الإصلاح السياسي لأن الدولة تعمل على تطوير اللغة بكل الوسائل حسب ما ورد في نص المادة 3 مكرر⁽¹⁶⁾. أما تعديل الدستور لسنة 2008، الذي عزز كثيرا التحول الديمقراطي، وإعادة الهيكلة سواء من حيث الإجراءات أو الأجهزة للمؤسسات السياسية في الدولة⁽¹⁷⁾.

وهذا تغيير في ترسنة النظام السياسي الجزائري، وإذا كان البعض يعتبر أن النظام السياسي الحالي هو شبه رئاسي. فنحن نرى خلاف ذلك ويبدو لنا أن النظام المتبع هو رئاسي ذلك يتضح من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008، ومقارنته بالتعديلات الأخرى، نوضح ذلك في المحور الخاص بمضمون الإصلاحات السياسية الجديدة

المحور الثاني: البيئة الخارجية والداخلية التي جاءت في ظلها الإصلاحات السياسية الجديدة

لم تأت الإصلاحات السياسية هكذا؛ بل جاءت في ظل ظروف وبيئة محيطة بها، نتطرق إلى البيئة الخارجية التي أتت في ظلها الإصلاحات (أولا)، ثم البيئة الداخلية للإصلاحات (ثانيا).

أولاً: البيئة الخارجية

شهدت الساحة الدولية تحولات تميزت بسقوط المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة، وظهور نظام دولي جديد يقوم على الأحادية القطبية بدل الثنائية التي كانت قائمة على التنافس بدل الصراع. فقد ساهمت الأحداث في التأثير على البيئة الداخلية للبلاد مما أدى بضرورة التغيير لمواكبة التطورات التي شهدتها الساحة الدولية، ومن زاوية أخرى أثرت

المؤسسات المالية الدولية كالصندوق النقد الدولي والبنك العالمي على مجريات الأحداث وساهمت في تعميق أكثر للأزمة نظرا للشروط المجحفة التي تفرضها على الدول المستتجدة بها⁽¹⁸⁾.

تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية أدت إلى انفجار أحداث أكتوبر والتي راح ضحيتها العديد من القتلى والجرحى؛ حيث المتسبب فيها مما أدى بهذه الأحداث إصلاحات على جميع الأصعدة فالأزمة التي تمر بها البلاد في ظل البيئة الخارجية لم تكن أزمة النظام السياسي وحسب⁽¹⁹⁾.

ثانيا : البيئة الداخلية

في ظل هذه البيئة زاد نمو الأزمة في البلاد وأبرز مظاهر ذلك، يتجلى في نمو الصراع في هرم السلطة تمثل بوضوح بعد وفاة الرئيس بومدين ليتعمق فيما بعد أثناء عملية إثراء الميثاق الوطني بين تيارين: تيار محافظ يدعو للتمسك بالخيار الاشتراكي، وتيار إصلاحى يدعو للانفتاح والتحول نحو الليبرالية واقتصاد السوق.

شهدت البلاد مساهمة النموذج التنموي، الذي اعتمدته بارتكازها على الصناعات بإدخال البلاد في أزمة بالمفهوم الفعلي نتيجة اعتماد النموذج على الربيع النفطي وسوء توزيعه مما أنجر عنه الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي، ومستوى الاستهلاك العائلي، ونسبة التشغيل، وضعف الإنتاج الفلاحي، الأمر الذي تسبب في ظهور تبعية غذائية، كما ان النظام عمل على تغيير الأسلوب المنتهج وهذا بإدخال تعديلات مختلفة على عدة مستويات في التعامل مع القطاع الخاص⁽²⁰⁾.

يرجع فشل المؤسسات الاجتماعية عن أداء دورها بسبب ارتفاع نسبة الأمية مما أدى إلى اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية بشكل يتناقض وتوجهات النظام الذي لم يضع خطة سياسية لامتصاص هذه الملامح. أما على مستوى الناحية الثقافية شهدت البلاد إقرار مبدأ استعمال اللغة العربية، كلغة رسمية حيث وجد هناك نوع من الازدواج الثقافي، تمثل في الفئة المعربة الداعية إلى تنفيذ القرارات المتعلقة باستعمال اللغة العربية في جميع الميادين، والفئة الفرنكوفونية الداعية إلى الإبقاء على اللغة الفرنسية. وهذا مظهر يؤكد نمو الصراع ليتحول من ثقافي إلى صراع إيديولوجي

أخذ أشكال مختلفة من المعارضة: منها المعارضة الإسلامية التي تبحث عن ذاتها في ظل انتمائها العربي الإسلامي وكذا الحركة البربرية⁽²¹⁾.

المحور الثالث: مضمون الإصلاحات السياسية الجديدة في الجزائر

يظهر مضمون الإصلاحات السياسية الجديدة في الجزائر من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008، والقوانين الأخرى الخاصة بالانتخابات والإعلام والجمعيات وفي ذات الوقت تمثل محددات التحول الديمقراطي، وأبرز هذه الإصلاحات يتجلى بشكل خاص في تعزيز مبادئ الديمقراطية التي يطلبها المجتمع المدني (أولاً)، وفي الأساليب التي ترسخ المشاركة السياسية في العامة للدولة (ثانياً).

أولاً: فيما يتعلق بمبادئ الديمقراطية

- تفعيل الحكم الراشد الذي يقصد به أن تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقديم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم وذلك عبر مشاركتهم، ودعمهم. فالحكم تتحكم فيه ثلاثة أبعاد تتجلى أولها في البعد السياسي التمثيلي الذي يقوم على حكم القانون، وبعد تقني الذي يتعلق بالكفاءة، أما البعد الاقتصادي يتعلق بتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة⁽²²⁾.

- تمجيد رموز الثورة وتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية، وبهذا يعتبر نظامنا الحالي هو رئاسي نظراً لهيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات الأخرى يظهر ذلك جلياً من خلال المادتان 77 و78 من الدستور الحالي.

- التداول السلمي نحو السلطة بشكل يتمشى مع مستجدات المجتمع المدني ومبدأ الفصل بين السلطات؛ الذي يقضي بأن كل سلطة تمارس مهامها في حدود القانون لكن بشكل لا يعرقل ويشل أعمال السلطات الأخرى.

- إقرار مبدأ المشروعية وذلك بخضوع جميع مؤسسات الدولة إلى القانون لمنع ذريعة التعسف الصادر من مرافق الدولة.

- شملت كذلك الإصلاحات مسألة حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية وذلك في مجالات عديدة خاصة في مجال قطاع العدالة.

ثانيا: فيما يتعلق بأسلوب المشاركة السياسية

تكريس وتجسيد المشاركة السياسية عن طريق انتخابات التي بها تكمن قوة الشعب التي تستند إلى معايير التنافس والشفافية، فضلا عن ترقية حقوق المرأة سياسيا بهذه الانتخابات، ومرد ذلك يرجع إلى أن المشاركة السياسية للمرأة لأسباب تتعلق بطبيعة المرأة ونظرة المجتمعات إليها وتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة⁽²³⁾ التعددية الحزبية كوسيلة من الوسائل المكرسة بموجب الدستور الحالي التي يعتبرها مصدر الإرادة السياسية، وذلك في جميع مجالات الحياة. لكن الجديد هو أن الأحزاب تشارك سياسيا وذلك عن طريق انتخابات تنافسية وإضفاء الشرعية على النظام السياسي من خلال تعبئة الجماهير لرفع حجم المشاركة الانتخابية إضافة إلى أنها تشارك في صنع السياسة العامة ويتجلى ذلك بصفة عامة في العمل التشريعي.

- لكن الملاحظ بالرغم من الخطاب الذي القاه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ألقاه على الشعب في 5 افريل 2011، أين أعلن عن تنظيم حوار وطني للقيام بإصلاحات سياسية شاملة للبلاد، لكن بقي الوضع على حاله في استمرار محدودية دور الأحزاب في رسم السياسة العامة⁽²⁴⁾.

- تفعيل آليات المجتمع المدني، من خلال الجمعيات التي تباشر نشاطها وتسخره لرسم السياسة العامة لكن في إطار الدستور والثوابت الوطنية ودون المساس بحقوق الإنسان⁽²⁵⁾. ونظرا لأهميتها في رسم السياسة اتخذت أشكال سواء في شكل الجمعيات الدينية ام الجمعيات ذات الطابع الخاص.

- حرية الإعلام التي تعمل على ترقية حقوق المواطنين والحفاظ على مبادئ النظام الجمهوري وكذا ثقافة الحوار⁽²⁶⁾.

المحور الرابع: مستقبل الديمقراطية ودولة القانون في الجزائر بعد الإصلاحات السياسية

مستقبل الجزائر بعد كل هذه الإصلاحات السياسية التي شملت مراحل عديدة لكن حتى نحافظ على تفعيل الإصلاحات لابد من إبداء وإثارة النقاط التالية:

- وجب أن يكون هناك خطاب ديمقراطي يستند إلى قاعدة التبرير وفلسفتها التي تظهر في ميدان الممارسة الفعلية اليومية للديمقراطية على أرض الواقع وليس مجرد مفردات ديمقراطية عامة، كعبارة الانتخابات ؛ أي لابد من فاعليتها سياسيا وذلك بحشد الجماهير للمشاركة في العملية الانتخابية⁽²⁷⁾. وجب أن يكون النظام الانتخابي في الجزائر يحدد استراتيجية سياسية معينة يراد تحقيقها وكل ذلك لابد أن يتعلق بفكرة التناوب على السلطة من حيث الضوابط الأساسية لها ومن هذه الأخيرة يجد النظام السياسي الجزائري نفسه منقسما من حيث الجري وراء الاستقرار السياسي على حساب التعددية اللازمة للتجربة الديمقراطية، ونظام تعددي مفتوح على حساب الاستقرار السياسي الأساسي. فالتجربة الديمقراطية الجزائرية بحاجة إلى ذلك⁽²⁸⁾.

- لابد ان تتسع أكثر الوضعية السياسية رغم أنها شهدت مشاركة بعض الأحزاب في المؤسسات السياسية، كالحكومة أو البرلمان أو المجالس المحلية فدورها لا يتعدى الحضور في المؤسسات بحكم الصعوبات السياسية وسيطرة السلطة التنفيذية على صناعة القرار وعدم قدرة الأحزاب على التأثير في القرار السياسي. ولابد للحكومة الجزائرية من أجل اتساع أكثر للوضعية السياسية أن تصل إلى الحكم بالاستناد إلى التداول على السلطة بين الأحزاب بطريقة سلمية دون انقلابات أو اغتالات⁽²⁹⁾.

- وجب تفعيل الإصلاحات السياسية ليس فقط من الناحية النظرية بما هو مجسد في النصوص القانونية، بل ننادي بمستقبل الإصلاحات وذلك بالتطبيق الحقيقي لهذه الإصلاحات خاصة استقلال مرفق القضاء بحسب ما ورد في الدستور

- بناء خطة سياسية استراتيجية تقوم على أسس الشفافية والنزاهة والضمير المهني الحر السياسي، وهذه الخطة تهدف إلى بناء نظام ديمقراطي حقيقي يكرس ويعزز ثقة الوطنيين بمؤسسات الدولة.

- إضفاء أكثر روح الوعي للمواطنين في العلاقة القانونية التي تحكمهم وإعلامهم بوسيلة القرار السياسي الموضوع أصلا لصيانة حرياتهم، وذلك لإجبار المؤسسات السياسية في الجزائر على احترام ما يقتضيه مبدأ المشروعية القواعد الدستورية والقانونية وقت صدور وصنع القرار السياسي.

- لا بد على الجزائر أن تطبق ديمقراطية فعلية وتهتم بالمواطن وأن هذه الفرصة السانحة للنظام بالقيام بتغيير عميق وجذري يتوافق مع الإرادة الشعبية وإلا فإن الجزائر ستحذو حذو البلدان العربية التي شملها الربيع العربي.

خاتمة:

وأخيرا يمكن القول بأن الإصلاحات السياسية من منظور النصوص الدستورية والقانونية، مكرسة من الناحية النظرية أكثر، لكن من زاوية التطبيق سوى أقوال وخطاب ديمقراطي يفصح عن أساليب الإقناع لذلك قيل إذا كانت الحرب فن الإكراه فإن السياسة فن الإقناع. يتجسد مستقبل الإصلاحات السياسية لاسيما على مستوى مبادئ الديمقراطية في احترام المبدأ الدستوري ومبدأ الفصل بين السلطات واحترام حقوق الإنسان وتعزيز العدالة والمشروعة، لكن واقع العملية السياسية في الجزائر بقي مثقل بمدركات ومخلفات الازمة الأمنية الداخلية التي مرت بها البلاد. بالتالي نلاحظ بأنه لن يكون هناك تغيير كبير في النظام السياسي السائد خاصة أمام ضعف المؤسسات السياسية للدولة، وكذا ضعف روح الوعي السياسي لدى المواطنين وكذا روح المسؤولية السياسية والإحساس بها تطبيقا وفعلا.

الهوامش والمراجع:

- 1- **Dagmani Ahmed**, L'Algérie a le preuve économique politique des reformes 1980-1997, Alger, 1999, P112.
- 2- **BOUCHAMA Kamel**, le FLN instrument et Alibi du pouvoir 1962-1992, Alger, 1992, P163.
- 3- **BOURADDA Hamid**, « les cops des theaters de khaledNazzar », Jeune Afrique, N°1, 1996, P29
- 4- **خالد نزار**, "واجب وحقائق", جريدة الخبر، عدد 1669، الصادر في 15 ماي 1996، ص 4.
- 5- **CHAREF Abed**, Octobre, Annuaire d'Afrique du Nord, Paris, 1990, PP244-245.
- 6- **YOUSFI Mohamed**, Les récentes reformes Constitutionnelles en Algérie conduiront-elles a une démocratisation de la vie politique ? » Revue Algérienne des sciences juridiques, Politiques, Economique, 1990, P118.
- 7- **سعيد بوشعير**، القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 182.
- 8- **محمد تامالت**، الجزائر من فوق البركان: حقائق وأوهام 1988-1999، دون دار النشر، دون بلد النشر، 1998، ص 28.
- 9- **عامر السعيد**، الديمقراطية الجزائرية، هل تعصف بالحكومة الرابعة، قضايا دولية، عدد 185، 1993، ص 16.
- 10- **منعم العمار**، الجزائر والتعددية المكلفة، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 60.
- 11- **رشيد بن يوب**، دليل الجزائر السياسي، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999، ص 23.
- 12- **كريمة جباري**، الإصلاحات السياسية في الجزائر (1989-1997)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري من قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001، ص 136.
- 13- **عبد الناصر جابي**، الانتخابات الدولية والمجتمع، دار القصب لل نشر، الجزائر، 1998، ص 290.
- 14- **رشيد بن يوب**، مرجع سابق، ص 59.
- 15- **جورج الراسي**، محاولة في فهم ما جري في الجزائر، منبر الحوار، عدد 35، 1998، ص 108.

16 -قانون رقم 02-03، مؤرخ في 10 أفريل 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 25، بتاريخ 14 أفريل 2002، المتمم لدستور 28 نوفمبر 1996، منشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438، مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 76، بتاريخ 08 ديسمبر 1996.

17 -قانون رقم 08-19، مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ج ر، عدد 63، بتاريخ 16 نوفمبر 2008، معدل ومتمم لدستور 28 نوفمبر 1996، سابق الإشارة إليه.

18 -منعم العمار، مرجع سابق، ص 49.

19 -جورج الراسي، مرجع سابق، ص 122.

20 -منعم العمار، مرجع سابق، ص 55.

21 -عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخصوصية في البلدان العربية، المركز الوطني للدراسات والتحليل، بيروت، 1999، ص 351.

22 -عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في "دراسة حالة الأحزاب السياسية"، مجلة المفكر، العدد الثالث، 2006، ص 110.

23 -قانون رقم 08-19، مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، سابق الإشارة إليه.

24 -حسيبة غارو، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة في رسم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر من 1997-2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص 267.

25 -قانون رقم 12-06، مؤرخ في 12 يناير 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 02، بتاريخ 15 يناير 2012.

26 -راجع المادة الخامسة من قانون عضوي رقم 12-05، مؤرخ في 12 يناير 2012، يتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 02، بتاريخ 15 يناير 2012.

27 - علي الكواري، أزمة الديمقراطية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، دار الساقى، لبنان، 2004، ص 263.

28 - شريف كايس، النظام الانتخابي والنظام التعددي، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، مجلة سداسية تصدر عن كلية الحقوق، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، العدد الأول، 2010، ص ص 78-79.

29 - رايح كمال لعروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر، الطبعة الأولى، منشورات قرطبة، الجزائر، 2007، ص 103 وما بعدها.